الخطوط التونسية
TUNISAIR

محضر الجلسة العامة الخارقة للعادة
المنعقدة بتاريخ 30 سبتمبر 2020
الساعة العاشرة والنصف صباحًا

عملا بمقتضيات الفصول عدد 275 و276 (جديد) و277 من مجلة الشركات التجارية والفصلين عدد 27 و 36 من القانون الأساسي للشركة اجتمع السيدات والسادة المساهمون في رأس مال شركة الخطوط التونسية -شركة خفية الاسم ذات رأس مال قيمته 280 199 106 دينار تونسي- في جلسة عامة خارقة للعادة بناء على دعوة من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 24 أوت 2020 وطبقًا للإعلان الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 64 بتاريخ 8 سبتمبر 2020 والإعلان الصادر بالجريدة الرسمية للسجل الوطني للمؤسسات عدد 204 بتاريخ 4 سبتمبر 2020 وذلك يوم الإربعاء 30 سبتمبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بالمقر الاجتماعي للشركة وبرئاسة السيد بلقاسم الطايع المتصرف المفوض لشركة الخطوط التونسية قصد التداول في جدول الأعمال المتضمن لنقطة واحدة " **تنقيح النظام الأساسي في خصوص منوال حوكمة الخطوط التونسية**"

كما تم العمل بمقتضيات الفصل عدد 278 من مجلة الشركات التجارية وفتح باب التصويت بالمراسلة على القرارات المدرجة في جدول أعمال الجلسة العامة الخارقة للعادة وذلك من خلال الإعلان على هذا الإجراء على الموقع الإلكتروني للشركة.

وقبل الشروع في تكوين مكتب الجلسة، لاحظ السيد محمد السوسي مراقب الدولة لدى الخطوط التونسية أن المكتوب الذي تم تقديمه بخصوص تعيين مفوض خاص للدولة في

هذه الجلسة هو مجرد مقترح تعيين صادر عن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بتاريخ 22 سبتمبر 2020، وطلب موافاة الجلسة بنسخة من قرار السيد رئيس الحكومة الذي تم بمقتضاه هذا التعيين عملا بأحكام الفصل 20 من الأمر عدد 2197 لسنة 2002 المؤرخ في 17 أكتوبر 2020. ثم بين أنه في غياب التوصل بهذا التعيين الرسمي خلال الجلسة ولو عن طريق الفاكس فهو يسجل تحفظه حول غياب الشروط القانونية لإنعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة، وتكون في هذه الحالة كافة مخرجاتها باطلة ولا عمل بها.

وأعرب بعض صغار المساهمين عن إستيائهم لغياب ممثلهم في مجلس الإدارة لفعاليات الجلسة العامة الخارقة للعادة وطلبوا تغييره والإعتماد على التصويت المباشر لإنتخاب ممثل جديد لهم.

كما تساءل بعض صغار المساهمين عن الإجراءات التي تم إتخاذها لإصلاح وإنقاذ الخطوط التونسية حيث أن وضعية الشركة أصبحت جدا حرجة، حتى أن قيمة السهم الواحد لا تكاد تفوق 600 مليم.

وأجاب السيد بلقاسم الطايع رئيس الجلسة أن الوضعية الحالية للشركة هي نتيجة تراكمات تعود لسنوات عديدة ماضية، وازدادت سوء بسبب تداعيات جائحة كورونا على نشاطها. وبين أن الحلول لتسوية هذه الوضعية أصبحت واضحة. ثم قدم لمحة بخصوص التوجهات والإجراءات المعتمدة في مشروع مخطط إنقاذ الشركة المعروض على رئاسة الحكومة منذ سنة 2019 والتي من شأنها إصلاح مسار شركة الخطوط التونسية والمتمثلة أساسا في:

- إعادة تنظيم الشركة بما يمكّن تيسير وتسريع إتخاذ القرار بالنظر إلى محيطها التنافسي. ومن بين الإجراءات المعتمدة في الغرض هو القرار المعروض على الجلسة للمصادقة بخصوص الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة وخطة المدير العام للشركة حيث أن هذا التمشي بين نجاحه في عدة شركات أخرى.
- إعادة تنظيم الشركة فيما يخص رقمنة خدماتها.
- تصفية ديون الخطوط التونسية.

- إعادة هيكلة رأس مال الشركة لتسوية وضعيتها القانونية والمالية لكونها أصبحت تحت طائلة الفصل عدد 388 من مجلة الشركات التجارية منذ أوائل سنة 2018.
- إتخاذ الإجراءات القانونية لتصريح 1200 عون وهو عدد قابل للمراجعة.

كما بين السيد بلقاسم الطايع أنه بتنفيذ هذه الإجراءات فإن وضعية شركة الخطوط التونسية ستشهد تحسنا إبتداء من سنة 2022.

ثم بـادرت الجلسة العامة الخارقة للعادة بتكوين مكتبها كالآتي:

يتكون مكتب الجلسة من السيدات والسادة:

- **السيد بلقاسم الطايع:** رئيس المكتب
- **السيد صابر بومعيزة:** مفـوض خـاص للدولة التونسية: مدقق
- **السيد نعيم المؤدب:** ممـثل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية: مدقق
- **السيـدة نادرة شـلايـفـة:** كاتب الجلسة

وافتتح السيّـد بلقاسم الطايع رسميا الجلسة معلنا عن إكتمال النصاب بإعتبار أن المساهمين الذين سجلوا حضورهم أصالة أو نيابة يملكون 72,95% من رأس مال الشركة وبهذا يكتمل النصـاب القانوني المطلوب بعد أن جمع أكثر من ثلث رأس المال الاجتماعي واقترح انطلاق مداولات الجلسة العامة الخارقة للعادة.

وقد وافقت الجلسة العامة الخارقة للعادة على هذا المقترح بالأغلبية.

وبعد المصادقة على ورقة الحضور من طرف مكتب الجلسة، وإثر الشروع في التداول في النقطة الوحيدة الواردة في جدول الأعمال والخاصة بتنقيح النظام الأساسي، أفاد السيد صابر بومعيزة المفوض الخاص للدولة أنه بالإطلاع على مشروع تنقيح النظام الأساسي في خصوص منوال حوكمة الخطوط التونسية للفصل بين رئاسة مجلس الإدارة وخطة المدير العام فقد لاحظ أن العديد من الفصول الجديدة المقترحة تتعارض مع بعض الفصول الأخرى من النظام الأساسي لم يتم اقتراح تعديلها. من جانب آخر هناك كذلك عدة فصول لم يتم اقتراح

تعديلها رغم تعارضها مع أحكام مجلة الشركات التجارية خاصة بعد صدور القانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار ومع الأمر الحكومي عدد 314 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين ومنها على سبيل الذكر لا الحصر الفصلين 21 و22 الذين يتعلقان بعضوية مجلس الإدارة. كما أن مشروع التنقيح لم يضبط صلاحيات المدير العام ولم يخول لمجلس الإدارة تفويض بعض الصلاحيات اللازمة للمدير العام للقيام بمهامه. وعليه يقترح عدم المصادقة على المشروع التنقيح المقترح ودعوة مجلس الإدارة إلى تعديل النظام الأساسي لشركة الخطوط التونسية بما يتماشى مع جميع النصوص القانونية والترتيبية.

وتعقيبا على ذلك، أفاد السيد محمد السوسي مراقب الدولة لدى الخطوط التونسية أن موضوع إنعقاد هذه الجلسة العامة الخارقة للعادة كما هو مبين في جدول أعماله يخص فقط تعديل الفصول التي لها صلة بالفصل بين رئاسة مجلس الإدارة وخطة المدير العام للشركة لكون القانون لم يعد يسمح للشركات الخفية الاسم المدرجة في البورصة إعتماد خطة رئيس مدير عام لإدارتها وذلك تطبيقا لأحكام الفصل عدد 215 (فقرة أولى جديد) من مجلة الشركات التجارية الواردة بالقانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الإستثمار. كما بين أن مجلس الإدارة عند دراسة مشروع التنقيح لاحظ أن النظام الأساسي للشركة فيه العديد من الفصول التي تتطلب مراجعة عميقة لملاءمته مع القوانين والتراتيب الجاري بها العمل لكن هذه العملية تستغرق وقتا طويلا وتستوجب عند الإقتضاء الإستعانة بمساعدة خارجية من جهات مختصة في المجال. كما أفاد السيد مراقب الدولة أن الحكومة أكدت في مكتوب صادر عن وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلّف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد بتاريخ 18 جوان 2020 على الطابع المستعجل لعملية الفصل بين مهام التسيير ومهام التنفيذ لذلك تم الإكتفاء فقط بتنقيح الفصول المعنية، وعدم مصادقة الجلسة العامة الخارقة للعادة على مشروع التنقيح المقترح سينجر

عنه تعطيل لهذا المسار وجعل الشركة في وضعية غير قانونية وربما تكون له أيضا تبعات على مستوى وضعية الشركة بالبورصة.

وبعد النقاش وتبادل الآراء قُررت الجلسة العامّة الخارقة للعادة ما يلي.

القـرار: عدم المصادقة على مشروع تنقيح النظام الأساسي في خصوص منوال حوكمة الخطوط التونسية.

وعلى إثر هذا القرار رفع السيد بلقاسم الطايع الجلسة في حدود الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الزوال.

المـدقـقـــان **رئـيـس الـجـلـسـة**

صابر بومعيزة **بلقاسم الطايع**

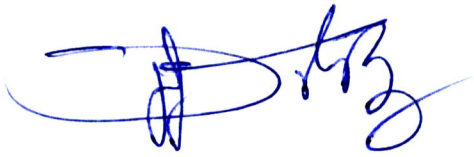

نعيم الوديب

نـادرة شلايفة : كاتب الجلسـة